والعسكرية والاجتماعية التي قامت على اساسها اسرائيل والتي سعت الى تحقيقها في العشرين سنة الماضية . كما انها تعكس مدى ارتباط الاقتصاد الاسرائيلي بمصادر المعونة الخارجية ومصادر التسويق في كل من اوروبا وافريقية والولايات المتحدة . ويلاحظ في تصنيف المراحل على الشكل الذي اوردناه ان كل مرحلة تمثل اما تحولا اساسيا في طبيعة الاهداف الاقتصادية التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها او نتيجة لعوامل سياسية وعسكرية أملت عملية التحويل فيما بعد .

وهنا لا بد من ايضاح نقطة هامة وهي ان هذا التصنيف هو الاكثر فائدة فيما يتعلق بالموضوع الذي نحن في صدده وهو الحجم النسبي لكل من القطاعين العام والخاص والدور القيادي الذي لعبه كل قطاع ، في حين ان هذا التصنيف قد لا يكون الاكثر فائدة لو كان الموضوع المطروح على بساط البحث غير الموضوع الذي نحن في صدده . فالموضوع الذي نعالجه له صفة « مرقبية » macro-nature بمعنى انه مرتبط الى حد بعيد بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي كمستوى العمالة والنمو الاقتصادي وحجم المساعدات الخارجية ، واستقراء هذه المؤشرات يتطلب تقسيم الفترة الزمنية موضع الدراسة الى مراحل متعددة حتى يمكن ربط التطورات بطريقة منطقية وسلسة. ان الملاحظة التي يستطيع ان يكونها الباحث من استعراض المراحل المختلفة هو ان اسرائيل كانت تمارس عملية مبادلة مستمرة بين جملة اهدافها الاقتصادية عن طريق التركيز على هدف اكثر من غيره ولكن دون ان تسقط من حسابها أيا من الاهداف الرئيسية التي رسمتها لنفسها منذ ظهور اسرائيل . كما انه يلاحظ ان القطاع العام رغم التقلص النسبي في بعض الفترات في حجم الموارد المتوفرة له ظل يلعب الدور الرئيسي من حيث تصميم السياسة الاقتصادية ورسم معالمها الاساسية . وهذه الظاهرة عكس ما نشاهده في اقتصاديات البلدان النامية التي تتميز بملكية خاصة لوسائل الانتاج . ففي معظم هذه البلدان يقوم القطاع الخاص بدور الرائد والمرشد في عملية توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف النشاطات في حين يقوم القطاع العام بدور المساندة والتشجيع واحيانا في التثمير المباشر غير ان المنحى الرئيسي يظل يتقرر بواسطة القطاع الخاص . اما في اسرائيل فان طبيعة تكوينها ونشأتها والظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي رافقت انشاء الدولة وكذلك الاهداف البعيدة للحركة الصهيونية كل هذه العوامل اعطت القطاع العام وزنا وثقلا سواء في عملية توزيع الموارد او في رسم معالم الاقتصاد الاسرائيلي لم يتوفر لاي قطاع عام في اي بلد اخر .

ولا بد من ايضاح نقطة اخرى وهي ان القطاع العام في اسرائيل قد يمتد ليشمل السلطات المحلية والبلديات والهستدروت وقد يتقلص لكي يقتصر على الحكومة المركزية واجهزتها التنفيذية خصوصا التي تتمثل بالميزانية العامة للدولة بشقيها العادي والانمائي . ولقد آثرنا ان نعرف القطاع العام بنطاقه الضيق في هذه الدراسة نظرا لان مثل هذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار ان الجهة التي تتخذ قرارات توظيف الموارد وتوزيعها بين مختلف قطاعات الاقتصاد تتركز في اجهزة الحكومة المركزية والتي تعمل بوحي سياسة محددة في حين ان تعريف القطاع العام بشكل موسع يزيد من عدد العوامل المتغيرة وبالتالي يصعب على الباحث ربط الاحداث والتطورات بطريقة منطقية . وعلى اي حال فان الجزء الرئيسي من الموارد العامة هو في متناول وحوزة الحكومة المركزية لذلك فان استثناء البلديات والسلطات المحلية لن يغير من النتائج التي توصلت اليها الدراسة .

وفيما يلي عرض لكل من المراحل الخمس وحجم كل من القطاعين اثناء كل مرحلة على ضوء الاهداف والمشاكل والتحديات التي واجهت كل مرحلة على حدة .